جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

**البحث التطبيقي**

| | |
|---|---|
| عنوان البحث باللغة العربية | دور الدولة والمجتمع المدني في الحد من الهجرة غير النظامية |
| عنوان البحث باللغة الإنجليزية | The role of the state and civil society in reducing irregular migration |
| إعداد | محمود سعد علي |
| إشراف | أ.د / مجدة إمام حسنين<br>مدير مركز التخطيط الإجتماعى و الثقافى بمعهد التخطيط القومي |

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2022

## المستخلص:

تعد الهجرة غير النظامية واحده من أكثر الممارسات التي أنتشرت عالميا والتي أصبحت تشغل العديد من الدول لما تؤثر به على مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنيه، ولقد بذلت مصر جهودا مضينة للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية، بداية من جهود مؤسسة الرئاسة على المستوى الداخلى من خلال مؤتمرات الشباب وغيرها وكذلك على مستوى التنسيق الدولى، فضلا عن دور الحكومة وصولا إلى الدور الأمنى فى حماية الحدود بشكل كامل من خلال الجهود الكبيرة التى تبذلها القوات المسلحة لتأمين الحدود.

وتأتي هذه الدراسه لتساهم في دعم جهود إبراز جهود الدولة والمجتمع المدني في مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال **مقدمة** لتوضح مفهوم الهجرة غير النظامية وخطورتها على الدولة المصرية، ومن خلال **الفصل الأول** تم سرد خلفية الدراسة ومحدداتها، ولقد تضمن **الفصل الثاني** توضيحا للأطر القانونية للحد من الهجرة غير الشرعية، ولقد جاء **الفصل الثالث** ليبرز جهود الدولة المصرية ممثله في وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج والمؤسسات الحكومية الأخرى في مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال المؤسسات المختلفة، بينما يركز **الفصل الرابع** على جهود المجتمع المدني المصري في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بينما يركز **الفصل الخامس** على دور الجهات الدولية الداعمة لجهود التنمية في مصر بالتطبيق على المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج كشراكة بين دولتي مصر وألمانيا، وجاءت نتائج البحث لتؤكد على أهمية الدور المشترك بين الدولة المصرية والمجتمع المدني في إطار شراكة مع الجهات الدولية لدفع جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية وتقدم البدائل الإيجابيه لها.


**الكلمات المفتاحية:** الهجرة غير الشرعية, وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، المجتمع المدني، المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج


## Abstract:

**Irregular immigration is one of the most widespread practices globally, which has become a concern in many countries because of its impact on various political, economic, social, and security levels. Egypt has made strenuous efforts to deal with the phenomenon of irregular migration, starting with the efforts of the Presidency Institution at the internal level through Youth conferences and others, as well as at the level of international coordination, as well as the role of the government down to**

**the security role in fully protecting the borders through the great efforts made by the armed forces to secure the borders.**

**This study comes to contribute to supporting efforts to highlight the efforts of the state and civil society in combating illegal immigration through an introduction to clarify the concept of irregular migration and its danger to the Egyptian state. The third chapter highlights the efforts of the Egyptian state represented by the Ministry of State for Immigration and Egyptians Abroad Affairs and other government institutions in combating illegal immigration through various institutions, while the fourth chapter focuses on the efforts of the Egyptian civil society in curbing the phenomenon of illegal immigration, while The fifth chapter focuses on the role of international bodies supporting development efforts in Egypt by applying to the Egyptian-German Center for Jobs, Migration, and Reintegration as a partnership between the countries of Egypt and Germany. illegitimate and provide positive alternatives to it.**

**Keywords: Illegal immigration, Ministry of State for Immigration and Egyptians Abroad, civil society, Egyptian-German Center for Jobs, Migration, and Reintegration**

# جدول المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **الفصل الأول: خلفية الدراسة** | **4** |
| **الفصل الثاني: الأطر القانونية للحد من الهجرة غير الشرعية والآثار السلبيه لها** | **12** |
| أولا: الضوابط القانونية لدخول وإقامة الأجانب في مصر | **13** |
| ثانيا: مشروع قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين | **13** |
| ثالثا: تعديلات على القوانين ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية | **14** |
| رابعا: الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية | **14** |
| **الفصل الثالث: جهود الدولة المصرية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية** | **16** |
| أولا: إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية. | **17** |
| ثانيا: دور وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج. | **17** |
| ثالثا: دور المؤسسات الحكومية الاخرى للحد من الهجرة غير الشرعية. | **18** |
| **الفصل الرابع: جهود المجتمع المدني المصري في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية** | **20** |
| **الفصل الخامس: دور الجهات الدولية الداعمة لجهود التنمية في مصر بالتطبيق على المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج كشراكة بين دولتي مصر وألمانيا** | **23** |
| أولا: التقدير الدولى للدور المصرى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية. | **24** |
| ثانيا: مشاركة مصر فى المحافل الدولية. | **24** |
| ثالثا: دور منظمة الهجرة الدولية في دعم الحكومة المصرية | **25** |
| رابعا: تجربة المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج في دعم جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية | **26** |
| **توصيات الدراسة** | **29** |
| **قائمة المراجع** | **30** |

# الفصل الأول
# خلفية الدراسة

## 1. المقدمة

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطرا كبيرا يهدد سلامة الدولة المصرية ودول الجوار، فقد أدى إلى خطورة الأوضاع الأمنية على الحدود والسواحل ومحاولة الدولة والمجتمع المدني في مواجهتها، وبت الأمن والاستقرار والحفاظ على الرقابة الحدودية ولكن هناك تسريبات وهجرات أدت إلى هجرة العديد من مئات الأفراد، وجعلها منطقة عبور لهم إلى دول أخرى، وذلك هرباً من سوء الأوضاع الاقتصادية في ظل نمو اقتصاد الدولة المصرية وفي نفس الوقت تأثرت مصر بالهجرة غير الشرعية من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، الأمر الذي سبب انتشار الجريمة والنصب والاحتيال والتزوير، ودخول الجماعات الإرهابية داخل صفوف المهاجرين غير الشرعيين، وانتشار المخدرات وظاهرة التسول **(إبراهيم، أضرار الهجرات غير الشرعية، 2013)**.

وعُرفت الهجرة منذ القدم مع بداية وجود الإنسان على الأرض، وقد عرفتها المجتمعات المختلفة. وكانت الهجرة عبارة عن تنقل جماعات من مكان إلى آخر؛ ذلك لتوفير سبل العيش، أو تحقيق الأمن والاستقرار، ومن خلال ذلك اختلطت الثقافات والمجتمعات بعضها بالآخر، وكان لها دور في الإرث الحضاري، ولكن لا يمكن إهمال تأثيرها السلبي في الوقت الحاضر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في مختلف المجتمعات، ونخص بالذكر دول العبور عامة ومصر خاصة، وما للهجرات من تأثير بشكل كبير على الأمن القومي المصري؛ وذلك لما لها من موقع جغرافي استراتيجي كدولة عبور.

وعليه تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من المشاكل الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي برمته والتي تتطور مع تطور العلاقات بين الدول، واختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المختلفة، حيث كانت الهجرة قديمًا في ظل عدم وجود تنظيمات سياسية تبسط سلطتها على إقليم معين، وتنظم عملية الدخول والخروج إليه، مسألة عادية، إلا أن تطور المجتمعات وظهور الدولة بمفهومها الحديث أدى إلى تنظيم هذه الظاهرة بشكل قانوني وشرعي بين الدول .ففي بداية الأمر كانت الدول المتطورة صناعيًا وتجاريًا تشجع الهجرة إليها نتيجة للخسائر التي تعرضت لها في الحربين العالميتين الأولى والثانية وحاجتها الماسة للأيدي العاملة، إلا أنه تدريجيًا، وبعد أن اكتفت هذه الدول بالأيدي العاملة وأصبح العامل المهاجر ينافس الأيدي العاملة الوطنية في تلك الدول، فقامت بتشديد

إجراءات الهجرة إليها والإقامة فيها، وكرد فعل على ذلك ونتيجة لعدة أسباب اقتصادية وسياسية وأمنية ودينية واجتماعية تنامت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأصبحت ظاهرة عالمية .وقد أدركت الدول خطورة هذه الظاهرة وضرورة مكافحتها، وفي سبيل ذلك قامت بجهود عديدة في هذا الإطار عالميًا وإقليميًا ووطنيًا.

## 2. هدف/ أهداف البحث

**تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:**

**الهدف الأول:** تحديد دوافع الهجرة غير الشرعية وموقف القانون الدولي الإنساني منها.

**الهدف الثاني:** الوقوف على المبادئ الحاكمة لمكونات الأمن القومي المصري وتحديات الهجرة غير الشرعية التي تواجهه.

**الهدف الثالث:** معرفة دور الدولة ومجهوداتها للحد من مواجهة الهجرة غير النظامية.

**الهدف الرابع:** دور المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

## 3. أهمية البحث

**أولاً :الأهمية العلمية:**

تبرز الأهمية العلمية للدراسة من أهمية موضوعها والذي يرصد أكبر المشكلات التي تواجه ليس فقط الدولة المصرية ومجتمعها المدني، وأيضا الدول المجاورة لها، ألا وهي مشكلة الهجرة غير الشرعية، والتي تؤثر سلباً على وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتهدد استقرارها، إذ أحصت منظمة الهجرة الدولية عبور أكثر من 50 آلاف مهاجر غير شرعي في مصر، خلال عامي 2012 حتى عام 2018. كما تكمن أهمية ، الدراسة في أنها تناولت موضوع أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي المصري.

**ثانياً :الأهمية العلمية:**

تأتي من محاولة الباحث في توضيح أسباب الهجرة غير الشرعية، وتوضيح طبيعة المشاكل الأمنية بسبب الهجرة غير الشرعية، وتقديم الفائدة لأصحاب القرار السياسي والأمن القومي، ومحاولة الوصول إلى حلول جذرية والأخذ بها كمرجع يستفيد منه الباحثون في المستقبل بذات المجال.

## 4. تساؤلات البحث

**<u>أسئلة الدراسة</u>**

**تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:**

**السؤال الأول :** ما دوافع الهجرة غير الشرعية وموقف القانون الدولي الإنساني منها؟

**السؤال الثاني :** ما المبادئ الحاكمة لمكونات الأمن القومي المصري وتحديات الهجرة غير الشرعية التي تواجهه؟

**السؤال الثالث:** ما دور الدولة للحد من الهجرة غير النظامية؟

**السؤال الرابع:** ما دور المجتمع المدني في مواجهة الهجرة غير النظامية؟

## 5. فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: أن هناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية وعدم استقرار الأمن القومي للدول المستقبلة للمهاجرين.

## 6. حدود البحث

**الحدود الزمنية:** في الفترة من مايو 2020 إلى مايو 2022

**الحدود المكانية :** جمهورية مصر العربية.

**الحدود البشرية :** حيث تقوم هذه الدراسة على ظاهرة الهجرة غير النظامية، وتسلل العناصر المهاجرة داخل وخارج الدولة.

## 7. مصطلحات الدراسة:

- **الهجرة :**

**لغة :** الهجرة لُغةٌ لفظٌ مشتقٌ من الكلمة الثُلاث ية ( هَجَرَ)، ومعناها الرحيل عن المكان، أو التَخلي عن شيء ما، وأيضاً تُعرفُ الهجرة: بأنها انتقال الأفراد من مكان إلى آخر بغرض الاستقرار في المكان الجديد (معجم المعاني.)

**اصطلاحاً:** عبارة عن الرحيل من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين المرعية في البلد المقصود، بحيث يتم دخول البلاد دون تأشيرة دخول (Bischoff & Kafehsy, 2010)

إجرائيا: بأنها عملية انتقال الأفراد من بلد وإليه بطريقة غير قانونية دون الحصول على الموافقات الرسمية، ودون اللجوء إلى الطرق الرسمية.

- **الأمن القومي:**

**لغة :** الأمن في المعنى اللغوي ضد الخوف والأمن: هو تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار ومستوى الفرد والجماعة (معجم المعاني).

**اصطلاحاً :** تتمثل بالقدرة التي تملكها ال دولة لتأمين استمرار أساس القوة ال داخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في مناحي الحياة كافة، لمواجهة الأخطار التي تشكل تهديداً لها من ال داخل والخارج، وتكون في حالة الحرب والسلم على حد سواء( حسين، 2021.

**إجرائيا:** بأنها القدرة التي تملكها الحكومة لتأمين الاستق ا رر السياسي والاقتصادي والعسكري، والحفاظ على الدول من التهديدات التي تشكل خطورة، على اعتبار أن الهجرة من أكثر الأخطار على الدول.

- **مفهوم الهجرة الدولية**

تعد ظاهرة الهجرة أحد الأنشطة الإنسانية الطبيعية في جميع العصور والأمكنة، وهي ظاهرة قديمة قدم الإنسانية نفسها، وهي أحد أهم الظواهر التي ارتبطت بدايتها الأولى بوجود الإنسان على الأرض، وقد ساعدت الهجرات الأولى على انتشار الجنس البشري في أرجاء الأرض، ومن خلال هذا الانتشار تشكلت المجتمعات والثقافات الإنسانية المختلفة (القصير، 2010، ص126).

وقد تعددت المفاهيم الخاصة بالهجرة سواء كانت من منظور إنساني او قانوني او نفسي أو جغرافيا، ومن خلال ذلك تم الاطلاع على مجموعة من المفاهيم من أهمها:

- **الهجرة الدولية:**

يعرفها كل من جليفر جنسون وديفيد هير على أن الهجرة، بوجه عام، هي عملية الانتقال من المناطق الضعيفة اقتصاديا إلى المناطق أو الدول الغنية التي تكون أقوى اقتصاديا وذات دخل فردي مرتفع .إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم، فضلا عن الجماعات التي تهاجر **(زكريا، الهجرة بدوافع دينية أو سياسية، 2011).**

ويقصد كذلك بالهجرة انتقال الأفراد من مكان ما إلى مكان أخر، سواء كان ذلك داخل حدود الدولة، وهو ما يطلق عليه الهجرة الداخلية، أم الهجرة خارج حدود الدولة وهو ما يطلق عليه الهجرة الدولية، وقد تتم الهجرة بشكل قانوني، أو قد تتم من خلال تسرب المهاجرين إلى الدولة المقصودة، **(الدياسطي، الهجرة بطرق غير شرعية ، 2016).**

وفي تعريف آخر، عرفت الهجرة بأنها قيام مجموعة من الأفراد باتخاذ قرار فعلي بالانتقال

من موطنهم ومكان إقامتهم، تحت تأثير دوافع إما إجبارية أو اختيارية، والت وجه إلى مكان آخر لتحقيق الهدف الذي دفعهم للانتقال .ويعتبر الانتقال حقاً من حقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثاق: **(السهيل، الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، 2012)**

- **تعريف الهجرة غير الشرعية**

على أنّها انتقال الأفراد للعيش في بلاد ما دون الحصول على موافقتها، ووفقاً لذلك يعدّ المواطن غير الشرعيّ هو المقيم بشكلٍ غير قانونيّ، ومن الأسباب التي تدفع للهجرة غير الشرعية دخول الأفراد إلى دولة جديدة دون قدرتهم على الحصول على تأشيرة الدخول لسببٍ ما، أو دخولهم إلى الدول التي ليس لها اتفاقيات الإعفاء التلقائي من تأشيرة الدخول، ممّا يضطرّهم إلى الدخول لتلك الدولة عن طريق عبور الحدود بشكلٍ غير قانوني ودون تفتيش، كما يصبح الأفراد المقيمين في دولة ما مواطنين غير شرعيين بعد حرمانهم من حق اللجوء وحق الحماية المؤقت الذي كانوا يتمتّعون به، ومن العوامل التي تستدعي دخول البلاد بشكل غير شرعي حاجة الأفراد لتحسين الوضع الاقتصادي والأسلوب المعيشيّ، والتخلص من الفقر والبطالة.

- **تعريف ظاهرة الهجرة غير الشرعية:**

تزايدت في الآونة الأخيرة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وباتت من الجرائم التى تهدد امن الدول واستقرارها الأمر الذى دفع المجتمع الدولى للتوافق على اساليب مواجهتها بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر 2000 للاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولها الخاص بمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر البر والبحر.

وقد تأثرت مصر كغيرها من الدول بموجات الهجرة غير الشرعية باعتبارها دولة مقصد ومعبر وانطلاق للهجرة غير الشرعية، ولذلك تبذل جهودا كبيرة لمواجهتها انطلاقا من مخاطرها التى تهدد حياة المهاجرين فى المقام الأول حيث تشير الاحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية العاملة فى مجال الهجرة الى ارتفاع اعداد الغرقى والمفقودين فى البحر وراء حلم العيش الرغيد والثراء السريع وهو ما يعد مأساة انسانية كبيرة .

## 8. محددات الدراسة:

واجهت الباحث محددات عدة أثناء إعداد الدراسة ومنها، صعوبة جمع الدراسات والمراجع والتي تناولت موضوع الدراسة والوصول إليها، كما تتحدد المحددات في صعوبة الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية ذات العلاقة نظرا للظروف والأوضاع السياسية والأمنية السائدة.

## 9. الدراسات السابقة

**الدراسات العربية:**

**1- (دراسة إبراهيم، 2011)** بعنوان" : آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور " الدراسة إلى توضيح آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور ليبيا نموذجا"، حيث بينت الدراسة إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل هاجسا مخيفا يهدد سلامة الوطن والدول التي تستقبل المهاجرين الغير شرعيين، باعتبار أن ليبيا من دول العبور والتعرف على المجهود المبذول من قبل القيادات المحلية الليبية والدولية ، و كيفية علاج الآثار السلبية ودوافعها، وقد بينت الدراسة أن هناك انتشار واضحا للعصابات وتهريب البشر التجارة بالأعضاء البشرية، وقطع الكهربائي وانتشار الأمراض المعدية، و خلق سوق سوداء، أما دور القيادات المحلية المصرية فإن الجهود التي بذلوها غير كافية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

**2- دراسة الحوات، (2011)، بعنوان" :** الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا غير بلدان المغرب العربي"، هدفت الدراسة إلى استعراض نموذج من نماذج الهجرة غير الشرعية التي تتم بين ضفتي الصحراء الكبرى في إفريقيا والضفة الشمالية للبحر المتوسط وخاصة إيطاليا عبر الشواطئ الليبية، وإلقاء الضوء على الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا عبر الصحراء الكبرى لتعبر بشكل مؤقت إلى مصر، ومن ثم المتابعة عبر البحر المتوسط إلى جنوب اوروبا وبشكل أساسي إلى جنوب إيطاليا.

ومن تحليل ما توفر للباحث من بيانات تبيت أن الهجرة غير الشرعية يدفعها ويحركها الفقر والبطالة بشكل أساسي، وكذلك انخفاض المستوى المعيشي في القارة الإفريقية، والهجرة غير الشرعية تعبر الصحراء والبحر لتستقر مؤقتاً في مصر أو هجرة غير شرعية إلى خارد الدولة المصرية، وتواصل تحركها بقوارب الموت عبر البحر المتوسط الى جنوب ايطليا، ومشكلة الهجرة غير الشرعية تتطلب النظر إليها كمشكلة اجتماعية واقتصادية قبل النظر إليها بأنها مشكلة أمنية، وفي جميع الأحوال فإن وضع الهجرة غير الشرعية الآن يتطلب معالجتها على مستويين : الأول إقليمي بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، والثاني ثنائي بين ليبيا وايطاليا في شكل اتفاقية ليبية إيطالية للتعامل مع هذه الهجرة معلوماتياً وعلمياً في عرض البحر المتوسط، ولا بد أن

تشارك بعض البلدان الإفريقية خاصة المحيطة بليبيا في شروط وعناصر هذه الاتفاقيات، وما يترتب عليها من الأزمات على كافة الأطراف.

**3- دراسة Attir(2014)** : بعنوان Illegal migration as a major threat to Libya's security " الهجرة الغير مشروعة كتهديد للأمن المصري"، هدفت الدراسة الى دراسة واقع التهديد الأمني الذي تواجهه ليبيا نتيجة الهجرة الغير الشرعية، حيث بينت الدراسة بان جغرافية المنطقة المصرية تجعلها فريدة نتيجة اتساع مساحتها وقلة عدد سكانها، وارتفاع نسبة المنطقة الصحراوية فيها، وارتباطها واتصالها مع الكثير من الدول الافريقية عبر شريطها الحدودي، فكان ذلك سبباً رئيسياً للهجرة والهرب من قبل الليبيين الى الدول المجاورة، وبعد اكتشاف النفط والعديد من الموارد الطبيعية انعكست الصورة لتصبح ليبيا دولة مستقبلة للهجرة، وبينت الدراسة بان الهجرة غير الشرعية في مصر ليست ظاهرة جديدة بل انها قديمة.

**4- دراسة Toaldo (2011)** ، بعنوان( Migrations Through and From Libya AMediterranean Challenge' " الهجرة عبر ليبيا ومنها– تحدي البحر الابيض المتوسط، هدفت الى البحث في ديناميات الهجرة من وإليها، مع تركيز على اقتصاديات وسياسات الاتجار غير المشروع، حيث بحثت في سياسات الاتحاد الأوروبي وسياسات الدول الأعضاء لمعالجة الهجرة في البحر الأبيض التوسط وتخفيضها عبر ليبيا، وبينت النتائج إن إضفاء الطابع الخارجي على عمليات الهجرة غير الشرعية، وأكدت الد ا رسة على ضرورة البحث في مجال السياسة العامة، فاقترحت إج ا رء إصلاح شامل للنظام الحالي بهدف إقامة ش ا ركات مع الجهات الفاعلة المحلية والمؤسسات المتعددة الأط ا رف مع إنشاء مم ا رت قانونية للهجرة إلى أوروبا.

# الفصل الثاني
# الأطر القانونية للحد من الهجرة غير الشرعية والآثار السلبيه لها

وفي هذا الفصل سيتم التركيز على:

أولا: الضوابط القانونية لدخول وإقامة الأجانب في مصر

ثانيا: مشروع قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين

ثالثا: تعديلات على القوانين ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية

رابعا: الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية

## أولا: الضوابط القانونية لدخول وإقامة الأجانب في مصر:

تنص المادة الثانية من القانون رقم 89 لسنة 1960 م المعدل بالقانون 88 لسنة 2005 م بشأن دخول وإقامة الأجانب في مصر على انه لا يجوز دخول جمهورية مصر العربية أو الخروج منها إلا لمن يحمل جواز سفر أو وثيقة صادرة من السلطة المختصة بذلك فى بلده أو سلطة أخرى معترف بها، يخولانه العودة الى البلد الصادر منها .ويجب أن يكون الجواز أو الوثيقة مؤشرا على أى منهما من وزارة الداخلية أو من إحدى البعثات الدبلوماسية أو أى هيئة تنتدبها حكومة جمهورية مصر العربية لهذا الغرض(1).

## ثانيا: مشروع قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين:

وافق مجلس الوزراء فى 25 نوفمبر 2015 على قرار رئيس الجمهورية بإصدار قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين ، وإعداد حملة إعلامية لتوعية المواطنين بالمخاطر التى يتعرضون لها ، ويعد القانون بعد إقراره من مجلس النواب الاداة التشريعية الرادعة للمجرمين الذين يتاجرون بأرواح الشباب من خلال الهجرة غير الشرعية ، ونص مشروع القانون على :

إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية.

– تعاون الجهات القضائية والأمنية المصرية المعنية بمكافحة تهريب المهاجرين ، مع نظيراتها الأجنبية ، من خلال تبادل المعلومات والمساعدات أو غيرها من الصور.

– العقوبات الخاصة بجرائم الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين ، ومنها أن يعاقب بالسجن أو بغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه ، كل من ارتكب جريمة تهريب المهاجرين أو الشروع فيها أو توسط فى ذلك.

– تكون العقوبة بالسجن المشدد وغرامة لا تقل عن مائتى ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه، وذلك ما إذا كان الجانى قد أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة لأغراض تهريب المهاجرين أو تولى قيادة فيها أو كان أحد أعضائها أو منضماً لها.

– يعاقب الجانى بالسجن المؤبد وغرامة لا تقل عن مائتى ألف جنيه ، فى حالات وذلك ما إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بواسطة جماعة إجرامية منظمة ، أو تنفيذاً لغرض إرهابي ، أو نتج عنها وفاة المهاجر أو إصابته بعاهة مستديمة (2).

## ثالثا: تعديلات على القوانين ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية

فيما يتعلق بالمواجهة القانونية قامت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية بمراجعة القوانين الوطنية ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية واتفق الرأي على اقتراح تعديلات على القوانين التالية:

- القانون رقم 232 لسنه 1989 فى شأن سلامه السفن.
- القانون رقم 12 لسنة 2003 بإصدار قانون العمل.
- القانون رقم 89 لسنة 1960 فى شأن دخول وإقامة الاجانب بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها والمعدل بقانون رقم 88 لسنة 2005
- القانون رقم 97 لسنة 1959 في شأن جوازات السفر.

وتدور هذه التعديلات فى مجملها حول تغليظ العقوبات لتُصبح عقوبات سالبة للحرية بما يتيح الفرصة للجهات القضائية والشرطية للقيام بإجراءات أكثر فعالية فى مواجهة الأفعال غير القانونية مع تجريم الشروع فيها (3) .

## رابعا: الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

إذ يدخل الأفراد إلى الدولة عبر حدودها بشكلٍ سريّ دون علم الدولة ودون اكتشافهم. الدخول باستخدام وثائق مزوّرة، إذ يخضع الأفراد الذين يدخلون إلى الدولة للتفتيش، لكنّهم يستخدمون وثائق مزوّرة كهويّة مزوّرة ليتمكّنوا من الدخول. مخالفات تتعلّق بطول مدّة التأشيرة، في هذه الحالة يتم الدخول إلى الدولة بشكلٍ قانونيّ وبوثائق قانونيّة، لكن في حال زادت مدّة بقاء الأفراد في تلك الدولة عن الفترة القانونية المسجّلة في التأشيرة، تصبح الإقامة غير شرعيّة. انتهاكات تتعلّق بالشروط والأحكام، في هذه الحالة يتم دخول الأفراد إلى الدولة بوثائق قانونيّة، لكنّهم ينتهكون شرطاً من شروط تأشيرات الدخول، ويُعدّ قبول تلك الانتهاكات هو أحد أكثر الانتهاكات شيوعاً.

آثار الهجرة غير الشرعية ينتج عن الهجرة غير الشرعية العديد من الأسباب التي قد تؤثّر سلباً على المجتمع والدولة، و**الدخول بشكلٍ غير مُصرَّح أو غير موثَّق:**

- **الجرائم:** قد يرتكب بعض المهاجرين غير الشرعيين بعض الأنشطة الإجرامية كتعاطي المخدّرات، أو اللّجوء إلى استخدام وثائق أحد المواطنين بشكلٍ غير قانونيّ؛ بهدف الحصول على العمل بسبب عدم توفّر وثائق رسمية لهم.
- **التنافس على فرص العمل المتاحة:** يوافق بعض المهاجرين غير الشرعيين على العمل بالحد الأدنى من الأجور، ودون المطالبة بأيّ مزايا متعلّقة بالعمل كالحصول على التأمين، ممّا قد

يُحدث تنافساً بين كلٍّ من أولئك المهاجرين غير الشرعيين والمواطنين الأصليين، إذ قد يفضل بعض أصحاب العمل توظيف أولئك المهاجرين بسبب مصلحتهم في دفع أجور أقل ودون إلزامهم بتأمينهم. ومن جهةٍ أخرى لا يستطيع المهاجرون غير الشرعيين تقديم شكاوى أو مقاضاة صاحب العمل في حال تعرّضوا لإحدى المشاكل المرتبطة بالعمل.

- **التسبُّب في إلحاق الضرر بالممتلكات الشخصية للأشخاص أو الأماكن العامة:** قد يقوم بعض المهاجرين غير الشرعيين باقتحام منازل المواطنين وسرقتها، أو تخريب بعض الممتلكات العامة، وعلى الحكومة تحمّل نفقات إصلاح تلك الأضرار.
- **خسارة الإيرادات الضريبية:** يؤدي توظيف المهاجرين غير الشرعيين إلى تهرُّب أصحاب العمل من دفع الضرائب المطلوبة منهم، وبالرغم من انعكاس ذلك على انخفاض تكاليف الإنتاج والخدمات المُقدَّمة من صاحب العمل للمستهلكين، إلّا أنّ ذلك يؤدي إلى التقليل من عائدات الضرائب، والذي بدوره يؤدي إلى تقويض البرامج الحكومية، وتوقّف المشاريع الحكومية المخصّصة لتحقيق مصلحة المواطنين.

العقوبات التي تفرضها الدول على الهجرة غير الشرعية تجرّم العديد من الدول الدخول غير القانوني لأراضيها وتعاقب عليه، ووفقاً لبعض الدراسات التي أجريت على 162 دولة، فإن بعضها يفرض عقوبات جنائية، والبعض الآخر يفرض عقوبات مدنية أو إدارية فقط، كدفع الغرامات والترحيل عن الدولة. بينما تفرض دول أخرى السجن، والذي تختلف مدّته حسب الظروف التي تمّ ضمنها الدخول غير القانوني للدولة، وهي تتراوح من عدة أشهر إلى خمس عشرة سنة، وتزداد شدة العقوبات في حال كان المهاجرون غير الشرعين مسلّحين، أو استخدموا القوة والتهديد لعبور الحدود، أو في حال تمّ تدمير بعض الممتلكات الخاصة بالدولة أثناء الدخول غير القانوني.

يوجد العديد من البلدان التي تعتبر أنّ دخول مجموعة من الأفراد بشكلٍ غير قانوني يستحق عقوبة أشدّ وأكثر صرامة من دخول فرد واحد بشكلٍ غير قانوني، كما يحقّ للدول التي تفرض عقوبات مدنية أو إدارية أن تُطبّق العقوبات الجنائية على المهاجرين غير الشرعيين في حال وجود ظروف مشددة، ويجدر بالذكر أن طالبي اللّجوء عادةً ما يتمّ إعفاؤهم من تلك العقوبات، حيث توفر الدولة الحماية القانونية لهم في هذه الحالة.

# الفصل الثالث

# جهود الدولة المصرية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

في هذا الفصل سوف نقوم بتوضيح دور الدولة في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال التعرض للمحاور الآتية:

أولا: إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية.

ثانيا: دور وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج.

ثالثا: دور المؤسسات الحكومية الاخرى للحد من الهجرة غير الشرعية.

## أولا: إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية

تشكلت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 380 لسنة 2014 الصادر فى 9 مارس 2014 وتضم في عضويتها ممثلين عن وزارات : الخارجية والدفاع والداخلية والعدل والقوي العاملة والهجرة والتضامن الاجتماعي والتنمية المحلية والتخطيط والتعاون الدولي والإعلام والشباب والرياضة، وممثلين ن النيابة العامة والمخابرات العامة والهيئة العامة للاستعلامات والصندوق الاجتماعي للتنمية والمجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للأمومة والطفولة والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية واثنين من الخبراء يتم ترشيحهما من رئيس اللجنة، وتعقد اللجنة بكامل هيئتها اجتماعاتها كل شهرين وذلك بخلاف الاجتماعات المستمرة لـ 7 مجموعات عمل فنية منبثقة عن اللجنة وأهمها مجموعة العمل القانونية ، وتعمل اللجنة علي تنسيق السياسات والجهود الحكومية في مجال مكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية ، وتتولي التنسيق بين الجهات الحكومية الممثلة فيها وسائر الأطراف غير الحكومية وتعمل كمرجعية استشارية للسلطات والجهات والهيئات الوطنية في هذا المجال. (4) .

## ثانيا: دور وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج :

تضطلع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج بدور مهم فى التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية ، ومن ابرز ادوارها فى هذا الصدد ما يلى :

وضع الخطط لتنظيم حملات توعية وحوارات وندوات تثقيفية بمراكز الشباب والجامعات وقصور الثقافة الجماهيرية بالمحافظات لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والعمل على توعية الشباب بمخاطرها بالتنسيق بين الوزارات المعنية ، بهدف امكانية الوصول الى وضع حلول للوقاية من تلك الظاهرة والعمل على الحد منها،والتنسيق والتواصل مع وزارة التربية والتعليم ا لوضع مادة دراسية أساسية فى مجال السلامة والصحة المهنية.(7)

التعامل مع المهاجر غير الشرعى بالتساوى مع المهاجر الشرعى بمجرد وصوله إلى الخارج ، ومن ثم تطالب جميع المهاجرين غير الشرعيين بتقنين أوضاعهم لتكون الدولة على أرض صلبة خلال المطالبة بحقوقهم. (8).

العمل من أجل الحد من هجرة القصر، إلى جانب تحديد أسبابها ودوافعها ، بالإضافة إلى إعادة تأهيل راغبي الهجرة من خلال توفير التدريب اللازم لهم.

تم توقيع مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة لتوفير خدمات ودعم استقرار المهاجرين غير الشرعيين، بتنفيذ برنامج لتخفيف الضغوط الاقتصادية في المجتمعات المعرضة للخطر في مصر لتوفير خدمات الدعم للمهاجرين غير الشرعيين، وبناء قدرات الهيئات الحكومية ذات الصلة لتمكينهم من توقع ومعالجة تحديات الهجرة. (9)

## ثالثا: دور المؤسسات الحكومية الاخرى للحد من الهجرة غير الشرعية :

تعمل الدولة على محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عن طريق محورين الاول تشريعي : الذي يُجرم من يقبل عليها وكذلك تغليظ العقوبات علي السماسرة الذين يلعبون علي مشاعر الشباب البسطاء من خلال فكرة الثراء السريع ، والثانى توعوى : حيث يتم بالتعاون مع وزارة الشباب ومنظمة مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال التوعية بالمخاطر من ناحية وطرح فرص العمل الحقيقية والمجزية تحفيزاً للشباب علي الإلتحاق بها. (10) .

**وفيما يلى ابرز الجهود المبذولة لمكافحة تلك الظاهرة :**

**1-مشيخة الازهر** : أكدت مشيخة الأزهر على أهمية دور وزارة الهجرة في توعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية، والوقوف على الأسباب التي تدفع الشباب إلى المخاطرة بأرواحهم من أجل مستقبل مجهول، وإيجاد الحلول البديلة لها. (11)

**2- مجمع البحوث الإسلامية** : رداً على سؤال حول : ما حكم السفر عن طريق هجرة غير شرعية؟، وجاء الجواب كالتالى : فيها تعريض للنفس إلى الهلاك حتى إنها تسمى بوابات الموت وهو منهى عنه"، قال تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)، وفيها مخاطرة وغرر شديد لما تضعه الدولة من قوانين وعقوبات صارمة حول هذا الأمر، والذى ننصح به السائل ألا يرتكب هذا الأمر وأن يصبر ويتوجه لربه فإن فى الصبر على ما تكره النفس خيرً كثيرًا. (12)

**3- وزارة العدل** : تسعى من أجل إنشاء محكمة متخصصة لمحاكمة المتهمين فى قضايا الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية ، وتعد مصر من أوائل دول العالم التى تجرم مرتكبى تلك الجرائم بعقوبات مناسبة ، حيث يجب تضافر كل الجهود من اجل مواجهة تلك الظاهرة ومساعدة الضحايا وتقديم مرتكبي جرائم الإتجار بالبشر للمحاكمات العادلة خاصة كبار التجار منهم (13) .

**4- المجلس القومى لحقوق الانسان** : يعمل على تعزيز قنوات الهجرة الشرعية ومنع التمييز ضد المهاجرين ، واستمرار التعاون الدولي ، للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، إلي جانب معالجة أسبابها

، مع الاعتماد علي سياسات الهجرة القائمة علي الحقوق الإنسانية والعمل على نشر معلومات عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين. (14) .

**5- المجلس القومى للطفولة والأمومة** : طالب فى الندوة التى عقدت بمكتبة دمنهور العامة بمحافظة البحيرة بتضافر كافة الجهود لوضع السياسات وسن القوانين اللازمة لرعاية واستيعاب الأطفال وتأهيلهم وغرس قيم الولاء والانتماء لديهم ، وتفعيل دور القيادات الطبيعية ومؤسسات المجتمع المدني ورجال الدين فى التوعية اللازمة للحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية للأطفال وتجفيف منابعها. وتكثيف العمل للتوسع فى فرص الإقراض عن طريق المشروع القومي للتنمية المحلية والمجتمعية "مشروعك" كبديل لمحاولات السفر للخارج بطريقة غير شرعية. (15) .

**6- الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية** : نظمت الوكالة بالتعاون مع مركز القاهرة الإقليمي لتسوية المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية بالقاهرة دورة تدريبية لـ14 متدربا من 8 دول أفريقية عن الاتجار في البشر والهجرة غير الشرعية ، وذلك فى الفترة من 2015/11/29/حتى 2015/12/04 (16) .

# الفصل الرابع
# جهود المجتمع المدني المصري في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

في هذا الفصل سوف نقوم بتوضيح دور المجتمع المدني في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

## دور المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

أعلنت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية عن صدور الملخص التنفيذي لأول دراسة ميدانية تم تكليف المركز القومي للدراسات والبحوث الاجتماعية والجنائية بإجرائها حول الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين (5).

وتم تحديد عينة الدراسة من الاطفال الذين سبق لهم وان خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعية في الفئة العمرية (9 ال 18 سنة). جاءت النتائج الاولية للدراسة موضحة التالى:

1. هناك 10 محافظات رئيسية مصدِّرة للهجرة في مصر هي : الشرقية ، الدقهلية ، القليوبية ، المنوفية ، الغربية ، البحيرة ، كفر الشيخ (في الوجه البحري) والفيوم وأسيوط والأقصر ( في الوجه القبلي) .
2. غالبية أطفال العينة من الذكور في الفئة العمرية 16 إلى 17 سنة
3. غالبية أطفال العينة بنسبة أقل في الفئة العمرية من 9 إلى 15 سنة
4. ارتفاع نسبة التسرب من التعليم بين اطفال العينة
5. ضعف المستوى التعليمي للوالدين الذين عادة ما يشتغلون بالقطاع الزراعي أو يمتهنون أعمالاً حرفية.
6. ثلاثة أرباع أطفال العينة يعيشون في أسر طبيعية.
7. خمس أطفال العينة هم الذين عانوا من سوء معاملة الأهل مما أدى إلى سعيهم للهجرة.
8. معظم أطفال العينة يأتون من أسر متوسطة.
9. ثلث أطفال العينة كانوا يعملون قبيل قيامهم بالهجرة بشكل غير شرعي.
10. بعض اطفال العينة خرج إلى سوق العمل منذ سن السادسة.
11. أوضحت الغالبية العظمى من أطفال العينة اعتمادهم على الاتصال الشخصي مع الأصدقاء والأقارب.
12. طالب أطفال العينة بتحسين مستوى المعيشة ، وتوفير فرص عمل ، وزيادة بدائل الهجرة بشكل شرعي .
13. وفى ضوء نتائج هذه الدراسة وضعت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية هذا الملف ضمن أولويات عملها في إطار الإستراتيجية المقبلة (2016-2018) لمكافحة الهجرة غير الشرعية حيث سيتم، بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية، العمل على بلورة برامج تعليمية وتنموية تعكس

متطلبات وتلبي احتياجات هؤلاء الأطفال وأسرهم بما يضمن لهم حياة كريمة ، وذلك إلى جانب حملات التوعية التي ستستمر اللجنة الوطنية في القيام بها (6) .

# الفصل الخامس

# دور الجهات الدولية الداعمة لجهود التنمية في مصر بالتطبيق على المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج كشراكة بين دولتي مصر وألمانيا

وذلك من خلال التعرض للمحاور الآتية:

أولا: تقدير دولى للدور المصرى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية.

ثانيا: مشاركة مصر فى المحافل الدولية.

ثالثا: دور منظمة الهجرة الدولية في دعم الحكومة المصرية

رابعا: تجربة المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج في دعم جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية

## أولا: تقدير دولى للدور المصرى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية

كانت الجهود المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية محل تقدير دولى ، حيث تنظر ألمانيا لمصر كشريك رئيسى فى محاربة الهجرة غير الشرعية وهناك ثقة كبيرة فى الاجراءات المصرية لحماية حدودها وسواحلها ، ويمكن تلمس ذلك فى مطالبة خبراء المان بزيادة الدعم اللوجستى والفنى والمالى للقاهرة لمواجهة تحدى مافيا التهريب العالمية التى بدأت بتكثيف عملياتها عبر سواحل شمال أفريقيا والتركيز على السواحل المصرية، وبسبب الفوضى فى ليبيا وتنامى نفوذ داعش وتركيز الوحدات البحرية الأوروبية والإيطالية على مراقبة السواحل الليبية بدأت عصابات التهريب المنظمة فى إرسال اللاجئين والمهاجرين إلى السواحل المصرية كنقطة إنطلاق للعبور إلى اليونان وإيطاليا، وبحسب المنظمة الدولية للهجرة لا توجد ارقام معلنة عن حجم عمليات تهريب المهاجرين من السواحل المصرية ومازالت تمثل نسبة ضئيلة . (19)

اما ايطاليا فقد أكدت ان تعاونها مع مصر مثالى، وطالبت بتوسيع العلاقات لتشمل التعاون فى مواجهة الهجرة غير الشرعية ، وأشادت برؤية مصر فى هذا الشأن وبضرورة مساعدة الدول التى يخرج منها المهاجرون غير الشرعيين ، فهذا سيساعد على تجفيف منابع ظاهرة الهجرة غير الشرعية (20) .

## ثانيا: مشاركة مصر فى المحافل الدولية

فى اطار تعزيز الجهود الرامية لمكافحة الهجرة غير الشرعية شاركت مصر فى العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية، ومن أهمها :

1- القمة الأفريقية الأوروبية للهجرة التى عقدت فى العاصمة المالطية فاليتا يومى 11 و12 نوفمبر 2015 بمشاركة قادة دول الاتحاد الأوروبى وعدد من الدول الأفريقية والمنظمات الدولية والإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة العاملة فى مجال الهجرةومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار فى البشر، حيث اكدت مصر فى بيانها على أهمية توسيع مسارات الهجرة الشرعية، وتعزيز الروابط بين الهجرة والتنمية ، وضرورة تحمل الدول الأوروبية مسئولياتها تجاه المهاجرين الوافدين إليها. والعمل بجدية لتحقيق التنمية المستدامة فى أفريقيا، وفتح المجال أمام استقدام العمالة المهاجرة من أفريقيا، وبضرورة تنفيذ الدول الأوروبية لالتزاماتها تجاه استضافة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وفقا للقوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. (17) .

2- المؤتمر الإقليمي الثاني لمبادرة الاتحاد الأفريقي والقرن الأفريقي حول مكافحة الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين أو ما يعرف بـ "عملية الخرطوم"، حيث عقد بمدينة شرم الشيخ لمدة يومين (14/13 سبتمبر 2015 ) وقد توصلت هذه المبادرة إلى العقوبات التي تفرضها الدول على الهجرة غير الشرعية تجرّم العديد من الدول الدخول غير القانوني لأراضيها وتعاقب عليه، ووفقاً لبعض الدراسات التي أجريت على 162 دولة، فإن بعضها يفرض عقوبات جنائية، والبعض الآخر يفرض عقوبات مدنية أو إدارية فقط، كدفع الغرامات والترحيل عن الدولة.

بينما تفرض دول أخرى السجن، والذي تختلف مدّته حسب الظروف التي تمّ ضمنها الدخول غير القانوني للدولة، وهي تتراوح من عدة أشهر إلى خمس عشرة سنة.

وتزداد شدة العقوبات في حال كان المهاجرون غير الشرعين مسلّحين، أو استخدموا القوة والتهديد لعبور الحدود، أو في حال تمّ تدمير بعض الممتلكات الخاصة بالدولة أثناء الدخول غير القانوني.

يوجد العديد من البلدان التي تعتبر أنّ دخول مجموعة من الأفراد بشكلٍ غير قانوني يستحق عقوبة أشدّ وأكثر صرامة من دخول فرد واحد بشكلٍ غير قانوني، كما يحقّ للدول التي تفرض عقوبات مدنية أو إدارية أن تُطبِّق العقوبات الجنائية على المهاجرين غير الشرعيين في حال وجود ظروف مشددة، ويجدر بالذكر أن طالبي اللّجوء عادةً ما يتمّ إعفاؤهم من تلك العقوبات، حيث توفر الدولة الحماية القانونية لهم في هذه الحالة.

وطرح الجانب المصري مشروعات تنموية محددة تستهدف مساعدة الأشقاء الأفارقة فى بناء وتعزيز قدراتها فى التصدي لتلك الظواهر، حيث قدم رؤساء اللجنتين المعنيتين بمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر بالإضافة إلى مركز القاهرة الإقليمي لتسوية النزاعات وحفظ السلام ، مشروعات محددة لنقل الخبرات المصرية إلى الدول الافريقية (18) .

## ثالثا: دور منظمة الهجرة الدولية في دعم الحكومة المصرية

تعكس "استراتيجية 2021-2025" دور المنظمة الدولية للهجرة في مصر في دعم الحكومة المصرية لتحقيق رؤيتها 2030 ، والاستفادة من إمكانات المهاجرين والهجرة من خلال نهج حكومي شامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع. كما توضح خطط المنظمة الدولية للهجرة لدعم تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة ، خاصة بعد أن أصبحت مصر دولة رائدة للاتفاق العالمي للهجرة.

بمرور 30 عامًا على شراكة المنظمة الدولية للهجرة في مصر. وإستنادا إلى هذه الشراكة القوية، يسر المنظمة الدولية للهجرة في مصر أن تقدم استراتيجيتها للفترة من 2021–2025. المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بضمان الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة. يتطلع مكتبي إلى العمل مع شركائه على تفعيل استراتيجية 2021–2025 بما يتماشى مع أولويات مصر لضمان عدم تخلف أحد عن الركب."

"حوكمة الهجرة جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستدامة في مصر: رؤية 2030، والتي تتبنى الركائز الرئيسية الثلاث المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"، على الدعم الفعال الذي قدمته المنظمة الدولية للهجرة في اقتراح استجابات إيجابية لدعم المهاجرين في مصر."

تساهم استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، الهدف 10 "الحد من اوجه عدم المساواة" ، وخاصة المقصد 10.7 "تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة "، الهدف 16 "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، والهدف 17"عقد الشراكات لتحقيق الأهداف."

لا تزال الهجرة واحدة من أهم السمات والقضايا المهمة في القرن الحادي والعشرين.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحوكمة الجيدة للهجرة يتطلب العمل الجماعي القائم على الثقة والشراكة والإنسانية المشتركة ، وهو أمر مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى. "أتمنى للمنظمة الدولية للهجرة أكبر نجاح مع استراتيجيتها الجديدة وأتطلع إلى سنوات بناءة قادمة مع استمرار المنظمة الدولية للهجرة في دورها الرئيسي في مجال التنمية المستدامة والعمل الإنساني"، قالت السيدة بانوفا خلال ملاحظاتها الافتتاحية.

## رابعا: تجربة المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج في دعم جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية

جي أي زد مؤسسة عالمية، مملوكة لحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، وتدعم الحكومة الألمانية في تحقيق أهدافها في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والتعليم الدولي. جي أي زد مفوضة تفويضاً بشكل أساسى من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

جي أي زد تتولى تنفيذ برنامج العودة إلى فرص جديدة بتفويض من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. وفي إطار برنامج العودة إلى فرص جديدة، فإن برنامج الهجرة من أجل التنمية، والذي يعمل في ١٣ بلدًا شريكًا، يهدف إلى تهيئة آفاق اجتماعية واقتصادية للمهاجرين العائدين من ألمانيا وبلدان أخرى، وللسكان المحليين.

بناء على الاتفاق الإطاري المبرم بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حول التعاون الفني المؤرخ في ٢٧ يونيو ١٩٧٣، وكذلك الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية على السجل الموجز لشهر أكتوبر ٢٠١٨ والسجل الموجز لشهر أغسطس ٢٠٢١، بالإضافة إلى العقد التنفيذى الموقع بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٢٠ بين جي أي زد ووزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، فإن وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج هي الشريك التنفيذي للمركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج.

المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج قد تم إنشاؤه من خلال برنامج الهجرة من أجل التنمية بالتعاون مع وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج. وهو يقدم تدابير إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للعائدين المصريين، ومعلومات ونصائح حول سوق العمل في مصر وألمانيا، وتدخلات في مجال التطوير الوظيفي، وتشجيع العمالة وتدابير التدريب، ومعلومات عن متطلبات الهجرة الشرعية والتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وتنمية قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والدعم النفسي والاجتماعي من أجل التوظيف وإعادة الإدماج.

نيابة عن الحكومة الألمانية، قامت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (جي أي زد) بتوقيع بروتوكول تعاون مع وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج ومؤسسة مصر الخير لتمكين وتدريب الشباب في 14 محافظة لمساعدتهم على إيجاد فرص عمل أفضل وأكثر استدامة.

يتمثل نطاق التعاون في تمكين السكان المصريين المستضعفين الذين يعيشون في أطراف البلاد وفي ظل ظروف معيشية محفوفة بالمخاطر (بما يشمل العائدين إلى الوطن، والنساء، والشباب)، من خلال إتاحة الوصول إلى مختلف الخدمات التي تساعدهم وتمكنهم من إيجاد فرص أفضل تضمن لهم مصدر دخل دائم وكريم بالإضافة إلى ذلك دعم وتطوير مرافق وخدمات الجمعيات الأهلية في المحافظات التي تصل إلى الفئات المستهدفة.

نطاق التعاون بالنسبة لجي أي زد هو الإعداد والتجهيز ومن خلال المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج هو استخدام مكاتب مؤسسة مصر الخير و/أو الجمعيات الأهلية الشريكة كغرف للتدريب في ١٤ محافظة تابعين للمبادرة الرئاسية "مراكب النجاة"، وهي (الفيوم، والبحيرة، والغربية، والمنوفية، والقليوبية، والدقهلية، والشرقية، وكفر الشيخ، وبني سويف، والمنيا، وأسيوط، والأقصر، وقنا، وسوهاج).

تستخدم غرف التدريب لتقديم تدريبات مختلفة، جلسات رفع وعي، جلسات استشارية، وخدمات أخرى يقدمها المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج للفئات المستهدفة في المحافظات. تجهيز الغرف بأجهزة حاسب آلي ومودم إنترنت ستسمح أيضا للفئات المستهدفة في المحافظات بحضور تدريبات وخدمات المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج الرقمية عن بعد و تطرح المجال لمزيد من تطوير الذات والاستكشاف، الغرف المجهزة سوف تستخدم أيضا من قبل الجمعيات الأهلية لتقديم خدماتهم لدعم المستفيدين من خدماتهم لدفع دفة التطور وتحسين فرص التوظيف.

قدم المركز منذ انطلاقه في نوفمبر 2020 خدمات لنحو 1350 مستفيدا، بجانب تقديم 35 دورة تدريبية لنحو 436 شخصا، في بني سويف والدقهلية والقاهرة

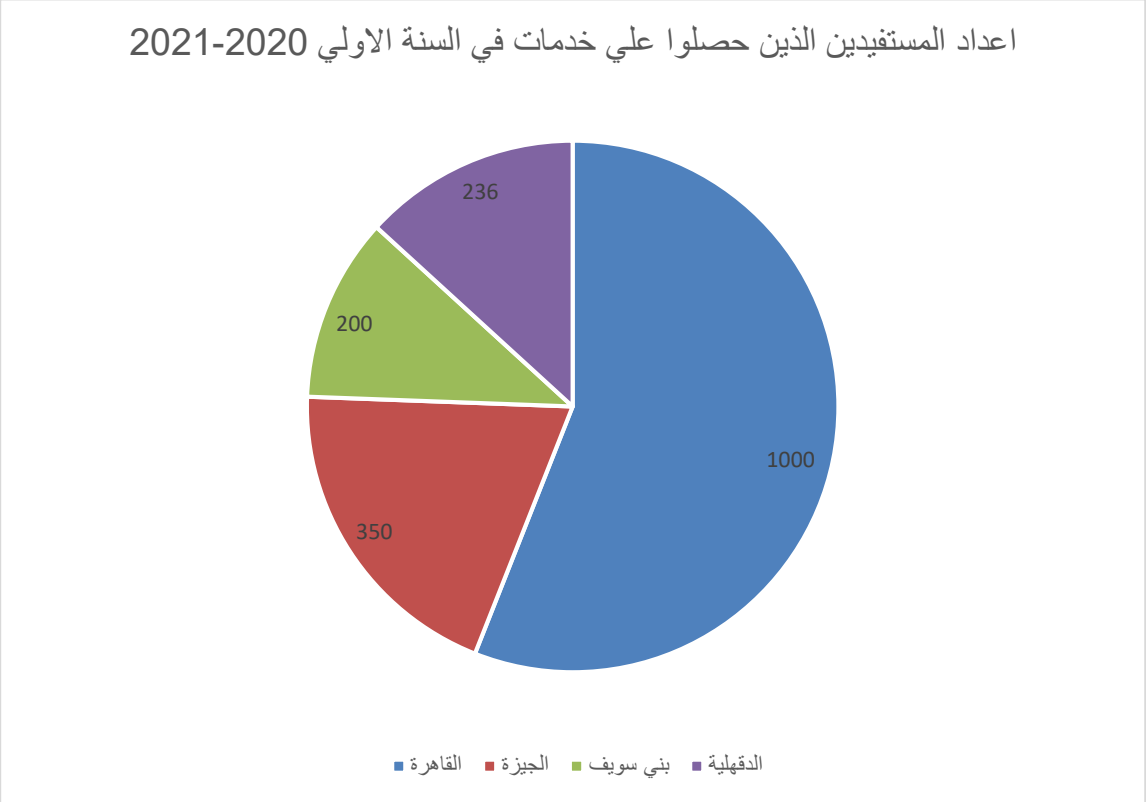

## توصيات الدراسة

ثمة خطوات ملموسة تم احرازها على صعيد منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية يأتى فى مقدمتها الانتهاء من مشروع قانون "مكافحة الهجرة غير الشرعية . واعداد دراستين ميدانيتين حول الهجرة غير الشرعية للشباب والهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، إلى جانب قيام اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية بزيارات ميدانية تهدف إلى الاتصال المباشر بالشباب في المحافظات الأكثر تصديرا للهجرة، لشرح أبعاد القضية وتوضيح المخاطر إلى جانب تقديم الحلول واقتراح البدائل المتاحة من مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر .

وعلى صعيد تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لبناء القدرات في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، فإن هناك تعاونا مستمرا مع الدول الإفريقية عبر أجهزة وزارة الخارجية وعلي رأسها الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية ومركز القاهرة الإقليمي للتدريب على تسوية المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا، ويهدف هذا التعاون فى المقام الأول الى الحد من تدافع الهجرة غير الشرعية من دول المصدر جنوب القارة إلى دول المقصد عبر الحدود المصرية .

وفى كل الأحوال، فإن الهجرة غير الشرعية تؤدى فى النهاية الى تعرض المواطن المهاجر الى الاستغلال من جانب ارباب الاعمال بدولة المهجر نتيجة وضعيته غير القانونية وتعرضه للتضييق الامنى والترحيل دون تحقيق ما يأمل فيه من حلم دفع فيه الكثير من أمواله .. ومن ثم يتعين ايلاء مزيد من الجهد على صعيد التوعية فى وسائل الإعلام المباشرة وغير المباشرة بما يؤدى الى تكثيف الجهود فى اوساط الشباب لإثنائهم عن الاقدام على مثل تلك المجازفة التى قد تكلفهم حياتهم.

# قائمة المراجع


1. الامم المتحدة، الجمعية العامة، (2000)، ( تقرير اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عن أعمال دوراتها من الأولى الى الحادية عشرة). A/55/383
2. الامم المتحدة، الجمعية العامة، (1990)، (الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم)، دخلت حيز التنفيذ في 45.1.158 /12/ 2003 المؤرخ في1995
3. أحمد عبد العزيز الأصفر: اليجرة غير المشرعة الانتشار والاشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير المشروعة, جامعة نايف العربية لمعموم الأمنية, الرياض, 2010
4. الامم المتحدة، الجمعية العامة، (1995)، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة 8 فقرة 45.1.158 /12/ 1 و ، المادة 16 فقرة 45.1.158 /12/ 7
5. أحمد عبد العزيز الأصفر اللحام، الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية، دار جامعة نايف .للنشر، الرياض، السعودية،2016
6. أزهار عبد الله حسين الحيالي ومريمان مصطفى ريد، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأبعادها القانونية والسياسية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة –كلية القانون، العراق، مجلد 10 ، عدد 30، 2017.
7. ياسر عوض الكريم: الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة, مركز الدرسات والأبحاث جامعة نايف لمعموم الأمنية، الرياض. 2008
8. عمرو مسعد عبد العظيم: جرائم الهجرة غير الشرعية, القاهرة, جامعة طنطا, كلية الحقوق، 2014
9. على الحوات: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربى, منشوارت الجامعة المغربية، طرابلس، 2007
10. ضياء العزازي: مقال بعنوان "حقائق ورؤى لأزمات الهجرة واللجؤ إلي أوروبا" , المركز العربي للبحوث والدراسات بتاريخ 2016/10/8
11. المركز العربى لمبحوث القانونية والقضائية, الندوة العممية حول اليجرة غير الشرعية 2011، بيروت
12. طارق حسين محمود: دور الشرطة في حماية حق التنقل مع تطبيق علي المنع من السفر، رسالة دكتواره في عموم الشرطة, أكاديمية الشرطة، القاهرة، 2005.
13. ممدوح عبد المجيد إسحاق: النظام القانوني لحق السفر إلي الخارج (دراسة مقارنة) رسالة دكتواره، كمية الدارسات العليا, أكاديمية الشرطة, القاهرة، 2008.

14. هبة الشويخ: هجرة الشباب غير المشروعة ومصاحبتها الاجتماعية "دارسة اجتماعية ميدانية على الشباب، رسالة ماجستير، جامعة المنوفية، 2012.

15. أيمن عيسي: مقال في جريدة الأهرام اليومي بعنوان" الهجرة غير الشرعية الأسباب والحلول"، 2016/9/27.

16. Mohieldin, M., & ‘.Ratha, D., (2019)”Migration can support economic development if we let it. Here's how. World Economic” Page 6,7,8.

17. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights & DLA Piper. (2018). Admission and stay based on human rights and humanitarian grounds: A mapping of national practice.